



الحوكمة، الحوادث، المسؤولية الاجتماعية: مفاتيح الثقة لسياسة نقدية عصرية

رائد شرف الدين - النائب الأول لحاكم مصرف لبنان
وليد بركات - مصرف لبنان

الجمعية الاقتصادية الكويتية
١ شباط ٢٠١٦ | الكويت

قائمة المحتويات

٢	١. مقدمة.....
٢	٢. الثقة: جذور اجتماعية وآفاق اقتصادية.....
٤	٣. مفاتيح الثقة والسياسة النقدية العصرية.....
٧	٤. مصرف لبنان وتحدي جدارة الثقة.....
٨	٥. الخلاصة.....

ا. مقدمة

يسعدني أن أحاضر في رحاب صرح اقتصادي-ثقافي كالجمعية الاقتصادية الكويتية. وما يضيف على سروري حماسةً هو هذا التماهي الوثيق بين موضوع المحاضرة، ألا وهو الثقة ومفاتيحها: الحوكمة، والحدائق، والمسؤولية الاجتماعية، والقيم والمفاهيم النهضوية والإصلاحية التي تقوم عليها الجمعية، كالحوكمة، والتنمية المستدامة، والشراكة بين القطاعين الخاص والعام والمجتمع المدني، والثقافة المالية.

لا شك أن أحد أهم الأهداف البعيدة التي تصبو إليها جهود جمعيتكم الكريمة هي بناء الثقة الاجتماعية. ومن الطبيعي أن يصطدم بناء هذه القيمة الاجتماعية بكمٍ من العوائق المترامية، إذ يرى بعض علماء الاجتماع أن تراجع منسوب الثقة بين مكونات المجتمعات الإنسانية هو انعكاسٌ لتراجع موقع الفرد بوصفه محور العلاقات الاجتماعية بجوانبها كافةً، لصالح هوياتٍ فتوية، غالباً ما تكون بدائية. ويضيف هؤلاء أن العجز المطرد في صياغة حدود التفاعل الإنساني عبر التفاوض والتسويات دون اللجوء إلى قواعد وأنظمة جاهزة وجامدة، ليس سوى مظهر آخر من مظاهر استبدال العلاقات الإنسانية والتفاوض المنفتح المبني على الثقة بسلوكياتٍ تحكمها قواعد ثابتة لأنظمةٍ تنافس على اكتساب ثقة الناس.

من هنا، فإن انحلال الترابط بين أسس السياسات الليبرالية، كالحرية الفردية والديمقراطية الدستورية واقتصاد السوق، قد جرّ في أعقابها تفكيك الهياكل المؤسساتية لآليات التفاعل الاجتماعي التي تركز عليها مظاهر الثقة في المجتمع. وهذا ما أدّى إلى تآكل منظومات القيم الاجتماعية وبروز أزمة الثقة^١.

انطلاقاً من هذا الواقع المأزوم للثقة، سوف أتناول في كلمتي اليوم مفهوم الثقة بجزوره الاجتماعية وأفاقه الاقتصادية، ثم سأحدث عن مفاتيح الثقة ودورها في صياغة سياسة نقدية عصرية، لأختم بتجربة مصرف لبنان في مواجهة تحدي جدارة الثقة عبر سياساته ومبادراته.

ا. الثقة: جذور اجتماعية وأفاق اقتصادية

يعبر مفهوم الثقة عن نظرة الناس تجاه الدوافع التي تحرك سلطة الجماعة. فإذا كانت هذه النظرة إيجابية، عنى ذلك أن الناس يثقون بهذه السلطة، ويعتبرونها حريصةً على تلبية احتياجاتهم وحماية مصالحهم وإقامة العدل بينهم والاهتمام بأرائهم وإشراكهم في صنع القرار. وينتج عن هذه الثقة شعورٌ بالطمأنينة حيال حرص السلطة على تأمين رفاه المجموعة، ممّا يولّد إحساساً بالفخر والاحترام لدى الناس لانتسابهم لهذه المجموعة. يؤدي هذا الواقع إلى نشوء هوية اجتماعية إيجابية ورغبةٍ في التقيّد بسلطات المجموعة وقوانينها.^٢

استكمالاً للمشهد، تكمن الجذور الاجتماعية الحقيقية للثقة في إيجاد منظومة قيمية موحدة والالتزام بفضائل أخلاقية اجتماعية و بروز اهتماماتٍ مشتركة للناس، مما يُطلق تعاوناً جماعياً طوعياً، باتجاه تحقيق هدفين: المنفعة الشخصية والثقة الاجتماعية. وتعكس قيمة الثقة الاجتماعية في تشجيع الناس على استثمار أنفسهم ضمن مجموعاتٍ ومؤسساتٍ جامعة وسلطاتٍ جماعية، والتماثل مع مجموعاتٍ أو منظماتٍ أو مجتمعات. عندها تتداخل هويات الناس مع المجموعة، لتكوّن شكلاً من أشكال "رأس المال الاجتماعي" الذي يسهّل عمل المجموعة.^٣ كما يبرز مفهوم "النزعة الاجتماعية العفوية" (Spontaneous Sociability)، كما يعبر عنها الكاتب الأميركي المشهور فرانسيس فوكوياما، والتي تحوي مجموعة من القيم الفرعية لرأس المال الاجتماعي، وتنشط في مجال تشكيل جمعيات جديدة تتسجم مع متطلبات المجتمعات الصناعية المنتجة، باعتماد القيم المشتركة أكثر من اعتماد العقود الرسمية.^٤

أما الآفاق الاقتصادية للثقة، فتنبثق من إرادة التعاون التي تُحدثها، مسببةً تفاعلاً اجتماعياً منتجاً. كذلك تولّد الثقة التي تقوم على ثقافةٍ مشتركةٍ إيماناً بوجود تأمين أكبر قدرٍ من العدالة في توزيع الثروة والمساواة في الحقوق الاقتصادية لأعضاء هذه الثقافة المشتركة. والعلاقة طرديةً بين الثقة والعدالة. فكلّما كان النمو في بلدٍ ما مستداماً ومرتكزاً على أسواقٍ مفتوحة وروحيةٍ تعاونية، وكان توزيع الثروة عادلاً، انعكس هذا زيادةً في منسوب الثقة في هذا البلد. وكلّما زادت درجة الثقة وتعزّز رأس المال الاجتماعي وتقلّصت الفوارق الطبقيّة، قويت أواصر النسيج الاجتماعي وسهّل اتخاذ القرارات الجماعية^٥، وانخفضت تكاليف ممارسة الأنشطة الاقتصادية، وتحسّنت قدرة المجتمع على ابتكار أشكالٍ تنظيميةٍ جديدة.^٦ لذلك أجمع الاقتصاديون وعلماء الاجتماع وعلماء السياسة أن للثقة تأثيرها الإيجابي على النمو والاستقرار والدورة الاقتصادية، كما أنها تسهّل المعاملات الاقتصادية والمالية وتحسّن أداء المؤسسات.

لطالما شكّل تحقيق التوازن بين الجذور الاجتماعية والآفاق الاقتصادية للثقة جوهر نظرياتٍ وباكورة فلسفاتٍ ومحور طروحاتٍ تعكس عمق الأزمة الاجتماعية-الاقتصادية التي تعصف بالمجتمعات الإنسانية، وتحاول إيجاد الحلول والمخارج لهذه الأزمة. وما مقدّمة ابن خلدون، كظاهرة رائدة وسبّاقة من تراثنا العربي-الإسلامي، إلا أحد هذه الإبداعات التي سعت إلى صياغة مفاهيم تقدّمية للتفاعل ما بين العلوم الاجتماعية والاقتصادية. فقد دعت إلى تطوير مفهوم العصبية والاستفادة منه باتجاه مفهوم التكافل المجتمعي الأخلاقي والمسؤول، وأضاءت على أهمية تحقيق التكامل والتوازن بين العمران والحضارة.^٧ كذلك جاء طرح فوكوياما، من المدرسة الغربية الليبرالية الحديثة، حول بناء الثقة من خلال الفضائل الاجتماعية ودورها في توفير الرخاء الاقتصادي، ليحافظي نظريته الأولى حول نهاية التاريخ. فنراه يركّز على مواجهة التمرکز الغربي على الذات، وتنمية رأس المال الاجتماعي، وتحرير علم الاجتماع من استعمار الاقتصاديين

الطويل، وضرورة التفاعل بين ثقافات العالم لتحقيق نوعٍ من التكامل بين إبداع الحداثة وخصوصية الثقافة.^٥

III. مفاتيح الثقة والسياسة النقدية العصرية

إن تثبيت كفتي ميزان الثقة بين بعديه الاجتماعي والاقتصادي يتطلب ثلاثة مفاتيح: الحوكمة والحداثة والمسؤولية الاجتماعية. وبنظرةٍ أدق، تمثل هذه المفاتيح ثلوثاً يضمن التوازن في أنظمة الدول وإدارة المؤسسات وسلوك الأفراد. ومن شأن هذا التوازن أن يردم الهوة بين المصالح الاقتصادية الاستراتيجية للدول من جهة والمصالح الحيوية المشتركة للشعوب من جهة ثانية، وبين الميول الربحية والاستهلاكية والسلطوية المتناهية للمؤسسات بوجهيها الخاص والعام وقوى السوق والأنظمة المالية من جهة والبنية التحتية الضرورية لبناء مجتمع العدل والكفاية والديمقراطية التشاركية من جهة أخرى، وبين المطامح والنوازع الشخصية الشرعية وغير الشرعية من ناحية والقيم والفضائل الإصلاحية التي تصبو إلى تنقية النفس البشرية من مكامن الجشع والفساد من ناحية مقابلة.

الحوكمة، أو مبادئ الإدارة الرشيدة، تصبو إلى مكافحة الفساد. والفساد عدوُّ الثقة ومكمن ضعفها. لذا صار لزاماً ومنطقياً اعتبار الحوكمة مفتاحاً من مفاتيح الثقة الاجتماعية. وبالنظر للواقع العربي بما يتعلّق بالفساد، والذي غالباً ما يرتبط ارتباطاً عضوياً بظاهرتي الريعية والفتوية اللتين تغذيانه وتتغذيان منه، نلاحظ أن حجم الفساد في الدول العربية وصل إلى ٤٠٠ مليار دولار وفقاً لتقديرات البنك الدولي،^٦ في حين تقدّر الأرباح التي تتأتّى من ممارسات الحكم الصالح ومكافحة الفساد بـ ٤٠٠ بالمئة، أي بزيادة قدرها أربعة أضعاف في دخل الفرد.^٧ في ما يخص ظاهرة الفساد في إدارات القطاع العام في المنطقة العربية عموماً، تشكّل سيطرة الظاهرة الرعوية-الفتوية السياسية مظلةً لممارسة العشوائية في التوظيف والترقيات ولحماية الموظفين المنحرفين والمسيئين، مسببةً أثراً سلبياً وإحباطاً على الإدارة برمتها وإحساساً بالقهر والمهانة للمواطنين. إن الافتقار إلى الشفافية والمساءلة والنظم الإدارية العصرية هي عوامل إضافية تساهم في الهدر والفساد، وبالتالي تضرّ بالممارسة الديمقراطية وثقة الناس بالإدارة العامة.^٨ هنا يمكن تلمّس مسؤولية تطبيق مبادئ الحوكمة بالإشارة إلى أهمية المسؤولية المشتركة بين المواطن والدولة من جهة، ومحورية الشراكة المسؤولة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني والفعاليات الدولية من جهةٍ ثانية.

بالنسبة للحداثة، فقد اتسمت بصبغةٍ أكثر إنسانية ومعرفية، مع نشوء نظرية النمو الحديثة التي أضافت البعد البشري إلى البعد المادي في نظرتها إلى رأس المال، إذ شهد مفهوم التنمية البشرية في النمو الاقتصادي دفعاً غير مسبوق بشقيهِ: تنمية الموارد البشرية، والبحث والتطوير.

وبذلك ظهر التكامل ما بين قدرة التعليم في زيادة إنتاجية البشر وكفاءاتهم وطاقاتهم الإبداعية من جهة،^{١٣} ووظيفة التقدم العلمي والتقني في إيجاد الحلول عن طريق البحث والتطوير والإبداع والابتكار من جهة ثانية. وقد أدّى هذا كله إلى نشوء ما يسمى بـ"اقتصاد المعرفة"، وهو الاقتصاد الذي يولي الأهمية في النمو لأصول المعرفة بدلاً من رأس المال والأصول العاملة.^{١٣} وبناءً على ذلك، تشكّل الحداثة ببعديها البشري والمعرفي أحد مفاتيح الثقة الاجتماعية، كونها تولي العنصر البشري أهميةً وأولويةً قصوى، معززةً منسوب الثقة والتعاون ما بين أفراد المجتمع، وبين المواطنين والسلطة.

أما المسؤولية الاجتماعية، فينضوي تحتها جميع المفاهيم والأنظمة والمبادرات التي تضع نصب عينها التنمية المستدامة والعدالة للمجتمع. وتتكامل في هذا الإطار أنظمة كلٍّ من الموارد الطبيعية والبيئة والاقتصاد، كما تتعرّض النظرة المستقبلية من خلال تحقيق العدالة الحيادية بين الأجيال، وتُفَعّل الآليات الهادفة إلى تحقيق العدالة في توزيع الثروة وتقليص فجوات المداخيل، كذلك يبرز الدور الحيوي للسلطة في استحداث حقوق الملكية والأنظمة التحفيزية للمواءمة بين منافع آليات السوق واحتياجات المواطنين ومصالحهم. والنتيجة الطبيعية لكل هذه الظواهر هي تعزيز الثقة الاجتماعية. ولنا في تجارب الدول العديد من الأمثلة التي تجسّد تطبيقات المسؤولية الاجتماعية كأحد مفاتيح الثقة. في هذا الإطار، يمكننا الإضاءة على التجربة الألمانية المجسّدة بما يسمّى "اقتصاد السوق الاجتماعي"، الذي يحوي شبكة علاقات متكاملة توائم بين المنفعة المتبادلة والمصالح المشتركة للعمال والإدارة. تجسّد آخر مطبّق في ألمانيا واليابان يتمثّل في المؤسسات الاقتصادية الجماعية، كالتجمعات الصناعية التي تتمحور حول مؤسسات مصرفية كبيرة وتتموّل منها وتشارك معها، حيث بدأت هذه النماذج في الظهور منذ أواسط القرن التاسع عشر. كما تمثّل التجربة الماليزية مثلاً متقدماً من بين الدول النامية-الصاعدة، وذلك من خلال تجسيد عقيدتها الوطنية "روكونيغارا" (Rukunegara) - والتي تعني "المبادئ الوطنية" - الداعية إلى تطبيق رؤيتها التنموية-القيمية-المعرفية لعام ٢٠٢٠، حيث سجّل ارتفاع حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من \$٤,٠٠٠ عام ٢٠٠٠ إلى \$١١,٣٠٠ عام ٢٠١٤.^{١٤}

انطلاقاً مما ذكرناه عن محورية مفاتيح الثقة الاجتماعية ودورها، يبرز عامل الثقة في السياسة النقدية العصرية كشرطٍ ضروري للنجاح والريادة في تطبيق هذه السياسة، ولإطلاق مكوناتها والبناء على إمكانياتها وتطوير أدائها، مقابل ما تمتاز به من استقلالية تنظيمية وتنفيذية. وقد ازدادت أهمية عامل الثقة في السنوات القليلة الماضية مع ظهور أعاصير الأزمات المالية العالمية، التي ما زلنا نعيش تداعياتها حتى اليوم، وفي وقتٍ تعاني فيه منطقتنا من مطباتٍ مفصلية على المستويين السياسي والاقتصادي. لذلك من الأهمية بمكان الإضاءة على مفاتيح ضرورية لصياغة سياسة نقدية عصرية جديرة بالثقة، ألا وهي الحوكمة، والحداثة، والمسؤولية الاجتماعية، بما تكتنفه هذه المفاتيح من خصوصيات ثقافية واجتماعية لكل شعبٍ وبيئة.

في دراسة أجراها مركز دراسة الإبداع المالي، استطلع من خلالها آراء المصارف حول المخاطر المحدقة بالقطاع المصرفي وتصنيفات هذه المخاطر، تبين أن المراتب الخمس الأولى لتصنيفات المخاطر تضمنت: أولاً، بيئة الاقتصاد الكلي، ثانياً، النشاطات الجرمية، ثالثاً، التنظيم، رابعاً، المخاطر التقنية، خامساً، التدخل السياسي.^{١٥} إذا أضأنا على ثلاثة من هذه التصنيفات، أي النشاطات الجرمية، التي تضم عمليات تبيض الأموال والتهرب من الضرائب والهجمات الإلكترونية، والمخاطر التقنية، التي تجعل المصارف عرضة للجرائم الإلكترونية وانقطاع الخدمات، والتدخل السياسي، الذي يحرف الإدارة عن أداء مهامها بالفعالية والجدوى اللازمتين، نلمس من خلال هذا الترتيب أهمية الدور الملحق على عاتق الحوكمة لصيانة الثقة في القطاع المصرفي عامةً والسياسة النقدية بشكلٍ خاص. فمبادئ الحوكمة والإدارة الرشيدة، لا سيما الشفافية والمساءلة والمشاركة، كفيلة بإرساء الأسس ووضع الضوابط التي تحد من تفشي النشاطات الجرمية والمخاطر التقنية والفساد الإداري والتدخل السياسي في النظامين المصرفي والمالي، وتضمن الالتزام بالمعايير الدولية والامتثال بالإجراءات الضرورية. وهنا يكمن دور السياسة النقدية في تنظيم وتطبيق مفاهيم الحوكمة المؤسسية والإدارة الرشيدة في المصارف المركزية والقطاع المصرفي ككل.

يتبلور دور الحداثة في تثبيت الثقة في السياسة النقدية عند مواكبة التطورات المعرفية والتقنية التي تغزو الأنظمة المالية والمصرفية، أسوةً بالقطاعات الأخرى. إذ أصبح لزاماً على السلطات النقدية العمل على تنمية وتطوير مواردها البشرية وتشجيع القطاع المصرفي والمالي على ذلك. كذلك لا بد من السعي لبناء أنظمة دفع آمنة ومتطورة، وتنظيم الآليات الحديثة لقطاع التقنية المالية (Financial Technology أو FinTech) المعنية بتقديم الخدمات والعمليات المالية والمصرفية بالوسائل الإلكترونية. هذا بالإضافة إلى إقامة نوعٍ من الشراكة التقنية-المالية التي تحقق تكاملاً بين القطاعين المصرفي والاتصالي بهدف مواكبة التطورات التقنية العالمية في هذا المجال، والتي تؤدي بدورها إلى تعزيز البيئة التنافسية وتخفيض كلفة الخدمات المالية والتخفيف من مشكلة الإقصاء المالي للمستخدمين.

في سياق تعزيز الثقة بالسياسة النقدية عن طريق المسؤولية الاجتماعية، تأتي أهمية إضفاء بعدٍ اجتماعي وأخلاقي وتنموي على أداء المؤسسات المالية والمصرفية وتجديد الجهود الرامية إلى تعزيز المسؤولية الاجتماعية-الاقتصادية لديها، خاصةً في مواجهة الأزمات، كالأزمة المالية في العام ٢٠٠٨. لذا فقد تغيرت طبيعة عمل المصارف المركزية وتعزز دورها في اقتصادات العالم، فلم تعد تعتمد فقط على الأدوات التقليدية في تنفيذ سياساتها النقدية، بل أصبحت تلجأ إلى هندسات إضافية في سبيل إفادة الاقتصاد والمجتمع. في هذا الإطار، تنشط السياسة النقدية العصرية في نشر الثقافة المالية لدى المواطنين، وبناء آليات حماية المستهلك، ومساندة

الحكومات في خلق الظروف المؤاتية لتحقيق النمو المستدام، وتوفير الإمكانيات لإعادة إحياء سوق العمل، وتحسين الأمن الاجتماعي والبيئي والتنمية المستدامة، وصولاً إلى إطلاق المبادرات التحفيزية للاقتصاد. هذا بالإضافة إلى مهامها التقليدية في حماية الاستقرار النقدي وتحسين وتطوير القطاعات المصرفية والنظم المالية.

١٧. مصرف لبنان وتحدي جدارة الثقة

ينتهج مصرف لبنان رؤيةً تضع جدارة الثقة في رأس سُلّم الأولويات والتحديات الدائمة. من هذا المنطلق، يعطي مصرف لبنان أهميةً استراتيجيةً للدور الحيوي الذي ينبغي للسلطة النقدية والقطاع المصرفي-المالي أن يلعبه في صيانة وتفعيل الأمن الاجتماعي-الاقتصادي في أبعاده المالية والمعرفية والتنموية والتنظيمية والأخلاقية. وفي هذا السياق، تأتي توجّهات مصرف لبنان في انتهاج سياسة نقدية غير تقليدية تقوم على مبادرات وهندسات تجمع ما بين صيانة الاقتصاد، وتثبيت الاستقرار النقدي والمالي، وتعزيز الحوكمة، وAntehaj الحداثة، وتشجيع المعرفة والإبداع، وتمتية المجتمع.

يمكننا أن نلاحظ أهمية الدور الذي يلعبه مصرف لبنان على صعيد تعميم وتطبيق مبادئ الحوكمة والإدارة الرشيدة في إطار حماية القطاعين المصرفي والمالي من مخاطر النشاطات الجرمية والجرائم الإلكترونية والخلل الوظيفي، وبالتالي صيانة الثقة بهما. في هذا المجال، قام مصرف لبنان بتطوير نظام مصرفي موثوق يتميز بتقيده الصارم بالمعايير والمواصفات الدولية للعمل المصرفي، فسعى إلى تطبيق المعايير الدولية الخاصة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وحركة الأموال عبر الحدود ومكافحة التهرب الضريبي. كما اتخذ مصرف لبنان كل التدابير اللازمة، وأصدر التعاميم المطلوبة لمواجهة المخاطر الخارجية، بما يحفظ سمعة لبنان ويمكّنه من التعامل مع العقوبات الدولية المستجدة ويمنع الأموال غير الشرعية من الدخول إلى السوق المحلية. وفيما يتعلّق بأداء القطاع المصرفي وجودة خدماته، حرص المركزي على تطبيق مبادئ الإدارة الرشيدة وحماية المستهلك، حيث أنشأ لهذه الغاية وحدة الإدارة الرشيدة، وألزم المصارف بإنشاء وحدات لحماية المستهلك وتلقي شكاواه.

وفي مجال الحداثة، تقوم هيئة الأسواق المالية، التي يرأسها سعادة حاكم مصرف لبنان، بتنظيم الأعمال المصرفية الإلكترونية وتوفير منصة آمنة لتقديم الخدمات الإلكترونية في القطاع المالي اللبناني، بما ينسجم مع القواعد والمعايير الدولية. كما دأب على تعزيز سلامة وكفاءة نظام الدفع المتعدد العملات في لبنان. كذلك أطلق مصرف لبنان مبادرةً تقضي بتأمين موارد الرسملة لقطاع اقتصاد المعرفة والشركات الناشئة عن طريق ابتكار هندسة مالية تضع بتصرّف هذا القطاع نحو ٤٠٠ مليون دولار بهدف دعم جهود الابتكار والإبداع في أوساط الشباب بشكلٍ خاص، وتشجيع ثقافة المساهمة. كما قام مصرف لبنان بإطلاق مبادرتين تقضيان بإنشاء

مخيمات إعدادية / تدريبية / تحفيزية (Boot Camps) لتشجيع الطلاب أصحاب الأفكار الخلاقة بغية تطويرها إلى مشاريع عملية. هذا بالإضافة إلى دعمه للشركات المسرّعة للأعمال في لبنان، من خلال إطلاقه للمنصة التكنولوجية الرقمية. وقد تمّ توظيف أكثر من ٢٥٠ مليون دولار في قطاع اقتصاد المعرفة منذ نهاية العام ٢٠١٣ حتى الآن، والذي يُعتبر قطاعاً واعداً للبنان، كما القطاعين المصرفي والمالي وقطاع النفط والغاز. وعلى صعيد الإدارة الداخلية، تميّز مصرف لبنان بمبادرات التحديث التي شملت التطوير الشامل للعمليات النقدية، والتطوير الناجح لأنظمة الدفع الوطنية، والتبني السريع لنظم التكنولوجيا الداخلية للمصرف، والتطوير الدقيق لنظم المكننة ضمن الخطة الاستراتيجية الشاملة للمعلوماتية، وبناء القدرات الناجحة والفعالة لإدارة مشاريع التحديث. وسعيًا لاغتنام هذا الزخم والبناء على هذه الانجازات، أطلق مصرف لبنان خطة تحديث شاملة تتضمن برامج ومبادرات عدة تغطي مجموعة واسعة من المجالات المؤسسية تهدف إلى تحسين أداء المصرف ضمن رؤية مستقبلية تلحظ تطوير برامجه وإعادة هيكلة إدارته.

أما مبادرات مصرف لبنان على صعيد المسؤولية الاجتماعية، فقد تميّزت بنجاحاتها في ابتداء الحلول في مواجهة التحديات الاجتماعية-الاقتصادية-البيئية، من خلال إطلاق المبادرات التحفيزية للمصارف في مجال التسليف إلى القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بغية الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والسكنية والبيئية والتعليمية، وتأمين مزيدٍ من فرص العمل، وإعادة تكوين الطبقة الوسطى. ويتمّ كل ذلك بفوائد مقبولة، عن طريق إعفاء المصارف من جزءٍ من الاحتياطي الإلزامي وتوفير تسليفاتٍ لهم بفوائد متدنية. في هذا الإطار، تخطّت القروض السكنية المئة ألف، وبلغت قروض التعليم الجامعي خمسين ألفاً، كما تجاوز مجموع القروض البيئية 260 مليون دولار، حيث تمّ تأمين ٦ آلاف فرصة عمل. وقد بلغ مجموع قيم الرزم التحفيزية منذ إطلاقها العام ٢٠١٣، ما يوازي الخمسة مليارات دولار، مساهمةً بـ٥٠ بالمئة من النمو المحقق خلال أعوام ٢٠١٣ و٢٠١٤ و٢٠١٥. ونظراً لاستمرار الصعوبات السياسية والاقتصادية وانعكاساتها السلبية على النمو لهذا العام، قرّر مصرف لبنان إطلاق رزمة تحفيزية جديدة للعام ٢٠١٦ تبلغ مليار دولار. إضافةً إلى ذلك، يولي المصرف أهميةً استراتيجيةً لآليات تعزيز الشمول المالي والثقافة المالية، بغية حماية المستثمرين والعملاء وتوفير أفضل الخدمات المالية لهم بشكلٍ فعّالٍ ومجدي، حيث تصل نسبة الشمول المالي في لبنان ٤٧ بالمئة، مقابل معدّل ١٨ بالمئة في المنطقة العربية.

٧. الخلاصة

يقول أوليفير هولمز، أحد أبرز قضاة الولايات المتحدة في النصف الأول من القرن الماضي، "لا تضع ثقتك في المال، ولكن ضع أموالك حيث موضع الثقة".

وقد حاولت في كلمتي هذه أن أكمل قول هولمز، لأحدّد موضع الثقة في اعتماد "حوكمة اجتماعية حديثة"، تكتنز مفاتيح إصلاحية ومبادراتٍ تقدّمية تهدف، فيما تهدف إليه، إلى إرساء قواعد نموذجية لسياسة نقدية عربية عصرية، تحاكي متطلّبات العصر وتبني على إنجازات الماضي وتواجه تحديّات المستقبل، لتقتنص الفرص الواعدة وتطلق الطاقات الكامنة في مواجهة التهديدات المحيطة والأخطار المحدقة.

ختاماً، أودّ أن أوجّه التهاني لمعالي محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل على اختياره من قبل اتحاد المصارف العربية لمنحه جائزة "الرؤية القيادية" للعام ٢٠١٥. ونحن ملء الثقة بكفاءته وجدارته وامتلاكه مفاتيح الثقة لسياسة نقدية عصرية في الكويت.

وشكراً.

قائمة المراجع

- ¹ Seligman, A., 1997. The Problem of Trust. Princeton University Press. Princeton, New Jersey, 1997
- ² Tyler, T., 2001. Why Do People Rely on Others? Social Identity and Social Aspects of Trust. In: C. Kook, ed. 2001. Trust in Society. Russell Sage Foundation, New York, 2001
- ³ Tyler, T., 2001.
- ⁴ فوكوياما، ف.، ١٩٩٥. الثقة: الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي. منتدى العلاقات العربية والدولية، ٢٠١٥.
- ^٥ Uslaner, E., 2002. The Moral Foundations of trust. Cambridge University Press, Cambridge, U.K., 2002.
- ^٦ فوكوياما، ف.، ١٩٩٥.
- ^٧ <http://www.alrashad.org/issues/04/04-Tahir.htm>
- ^٨ فوكوياما، ف.، ١٩٩٥.
- ^٩ [/http://arabanticorruption.org](http://arabanticorruption.org)
- ^{١٠} <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS/0,,contentMDK:20190295~menuPK:34457~pagePK:34370~piPK:34424~theSitePK:4607,00.html>
- ^{١١} مرهج، ب.، ٢٠٠٤. حراس الهيكل: تجرّبي مع الإصلاح الإداري في لبنان. بيروت: رياض الرّيس للكتب والنشر.
- ^{١٢} د. باسل البستاني. جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة: منابع التكوين وموانع التمكين. مؤسسة دراسات الوحدة العربية.
- ^{١٣} World Bank Institute, 2007. Building Knowledge Economies: Advanced Strategies for Development. The World Bank, Washington, D.C., 2007.
- ^{١٤} High Level International Conference on "Building Knowledge Economies for job creation, increased competitiveness, and balanced development" – Tunisia – 2009.
- ^{١٥} Center for the Study for Financial Innovation, 2015. Banking Banana Skins 2015: the CSFI Survey of Bank Risk.